

الشك في عدد الركعات في الصلاة حكمه، أسبابه، علاجه

للدكتور: عبدالعزيز بن محمد الربيش^(١)

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا . من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، الذي أدى الرسالة وبلغ الأمانة ونصح الأمة وجاهد في الله حق جهاده .

وبعد :

فإنه لا يصح الإسلام ولا يقوم إلا على أركانه الخمسة، كما قال صلى الله عليه وسلم : « بني الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً »^(٢) متفق عليه .

(١) الأستاذ المساعد في قسم الثقافة الإسلامية بكلية التربية بجامعة الملك سعود .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب (الإيمان)، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم : « بني الإسلام على خمس » ٨/١، ومسلم في كتاب (الإيمان)، باب بيان أركان الإسلام ودعائمه العظام، (ح ٦)، ٤٥/١ .

والصلاة أحد هذه الأركان التي يجب على المسلم المحافظة على أدائها في اليوم والليلة خمس مرات، كما قال تعالى : ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴾ (١).

وأن يكون أدائها بكمال أركانها وواجباتها وسننها، مع الخشوع والتذلل لله والطمأنينة فيها، حتى يؤدي الصلاة كما جاءت في الكتاب والسنة؛ لأن المسلم مطلوب منه أن يؤدي الفرض الواجب عليه بيقين .

وكثير من المصلين يؤدي الصلاة لوقتها، ولكنه يؤديها ناقصة، إما لخلل في أركانها وواجباتها، وإما بسبب ما يلبسه الشيطان عليه في صلاته، فيشغله وينسيه حتى يضع عليه صلاته - وهو الحريص على ذلك - ﴿ إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُفْرٌ عَدُوٌّ فَاتَّخِذُوهُ عَدُوًّا إِنَّمَا يَدْعُو حَزْبَهُ لِيَكُونُوا مِنْ أَصْحَابِ السَّعِيرِ ﴾ (٢).

ومن مهمات الشيطان إفساد صلاة العبد، بإدخال الشكوك والوساوس، وإشغال المصلي عن أداء صلاته . فإنه إذا أقيمت الصلاة أقبل إلى المصلين ليفسد عليهم صلاتهم، كما ثبت ذلك في حديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا نودي بالصلاة أدبر الشيطان وله ضراط، فإذا قضى أقبل، فإذا ثوب بها أدبر، فإذا قضى أقبل، حتى يخطر بين الإنسان وقلبه، فيقول اذكر كذا وكذا، حتى لا يدري أثلاثاً صلى

(١) سورة البقرة، الآية ٢٣٨ .

(٢) سورة فاطر، الآية ٦ .

الشك في عدد الركعات في الصلاة ————— د. عبدالعزيز بن محمد الريش

أم أربعاً، فإذا لم يدر ثلاثاً صلى أو أربعاً سجد سجدي السهو»^(١).

حتى إذا انتهى بعض المصلين من صلاتهم انطبق عليهم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي رواه عمار بن ياسر رضي الله عنه، قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إن الرجل لينصرف، وما كتب له إلا عشر صلاته، تسعها، ثمنها، سبعها، سدسها، خمسها، ربعها، ثلثها، نصفها »^(٢).

وإن المتأمل في حال المصلين اليوم يجد كثرة من يشتكي من هذا الأمر، فأحببت أن أبحث المسألة لعلني أخرج بنتيجة تنفعني وتنفع إخواني المسلمين، وقد جعلت هذا البحث يشتمل على مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة .

المقدمة : تشتمل على أهمية الموضوع وبيان خطة البحث .

المبحث الأول : في بيان معاني بعض الألفاظ التي لها صلة بالبحث . وهي :

(١) أخرجه البخاري، في كتاب (بدء الخلق)، باب صفة إبليس وجنوده ٩٤/٤ .

(٢) أخرجه أبو داود من حديث عمار بن ياسر، في كتاب (الصلاة)، باب ما جاء في نقصان الصلاة، (ح ٧٩٦) ٥٠٣/١، وأحمد في المسند ٣١٩/٤، وحسنه الألباني . انظر : صحيح سنن أبي داود باختصار السند ١٥١/١ .

أولاً : الشك .

ثانياً : اليقين .

ثالثاً : التحري .

رابعاً : الظن .

خامساً : غلبة الظن .

سادساً : الوهم .

سابعاً : الاشتباه .

المبحث الثاني : خلاف الفقهاء في المسألة . ويتضمن :

- تحرير محل النزاع .

- بيان الأقوال في المسألة .

- بيان أدلة كل قول مع المناقشة .

- بيان القول الراجح .

المبحث الثالث : موضع سجود السهو .

المبحث الرابع : أسباب وقوع المصلي في الشك والنسيان

وعلاجه . ويتضمن :

أولاً : أهم أسباب الشك والنسيان في الصلاة .

ثانياً : علاج المشكلة .

الخاتمة : وفيها بيان لأهم نتائج البحث .

هذا وأسأل الله الكريم المنان أن يمن عليّ بالتوفيق

والإخلاص والسداد والقبول . وصلى الله وسلم على نبينا محمد

وعلى آله وصحبه أجمعين .

الشك في عدد الركعات في الصلاة ————— د. عبدالعزيز بن محمد الربيش

المبحث الأول : في بيان معاني بعض الألفاظ التي لها صلة بالبحث وهي :

أولاً : الشك :

تعريفه لغة واصطلاحاً :

تعريفه لغة : الشك في اللغة خلاف اليقين ، ويجمع على شكوك^(١).

وقولهم : خلاف اليقين : هو التردد بين شيئين ، سواء استوى طرفاه أو رجع أحدهما على الآخر^(٢). قال تعالى : ﴿ فَإِنْ كُنْتَ فِي شكٍ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ ﴾^(٣).

قال المفسرون : أي غير مستيقن ، وهو يعم الحاليتين^(٤). أي : الاستواء والرجحان^(٥).

وسمي بذلك ؛ لأن الشاك كأنه شك له الأمران في مشك واحد ، وهو لا يتيقن واحداً منهما ، فمن ذلك اشتقاق الشك .

تقول : شككت بين ورقتين ، إذا أنت غرزت العود فيهما

(١) انظر : لسان العرب ، مادة (شك) ٤٥١/١٠ ، ومعجم مقاييس اللغة ،

مادة (شك) ١٧٣/٣ ، والقاموس المحيط ص ١٢٢٠ ، والمصباح المنير ،

مادة (شك) ص ١٢٢ .

(٢) المصباح المنير ص ١٢٢ .

(٣) سورة يونس ، الآية ٩٤ .

(٤) انظر : المصباح المنير ص ١٢٢ .

(٥) انظر : الموسوعة الكويتية ١٨٤/٢٦ .

فجمعتهما^(١).

تعريف الشك اصطلاحاً :

والشك في اصطلاح الفقهاء مستعمل على النحو الذي استعملت فيه هذه الكلمة في اللغة، فيقولون : هو التردد بين الطرفين مستوياً كان أو راجحاً، فيقولون : شك في الحدث، أو في النجاسة، أو في صلاته^(٢).

أي : من لم يستيقن بقطع النظر عن استواء الجانبين أو رجحان أحدهما^(٣).

والشك في اصطلاح الأصوليين : تجويز أمرين لا مزية لأحدهما على الآخر^(٤).

فإذا تردد الذهن بين أمرين على حد السواء فهو الشك، وإلا فالراجع ظن والمرجوح وهم^(٥).

ثانياً : اليقين :

تعريفه لغة واصطلاحاً :

تعريفه لغة : اليقين في اللغة : العلم وإزاحة الشك وتحقيق

(١) معجم مقاييس اللغة ١٧٣/٣ .

(٢) تهذيب الأسماء واللغات، مادة (شك) ١٦٧/١ .

(٣) الموسوعة الكويتية ١٨٤/٢٦ ، والمجموع شرح المذهب ١٦٨/١ .

(٤) العدة في أصول الفقه ٨٣/١ .

(٥) انظر : المحصول في علم أصول الفقه ١٠١/١ ، وتهذيب الأسماء واللغات ١٦٦/١ ، والمجموع شرح المذهب ١٦٨/١ ، والمطلع على أبواب المقنع ص ٢٦ .

الشك في عدد الركعات في الصلاة ————— د. عبدالعزيز بن محمد الربيش

الأمر^(١).

واليقين : نقيض الشك .

قال في المصباح المنير^(٢) : « اليقين : العلم الحاصل عن نظر واستدلال، ولهذا لا يسمى علم الله يقيناً . ويقن الأمر يقن يقنّاً من باب تعب، إذا ثبت ووضح، فهو يقين فعيل بمعنى فاعل .

ويستعمل متعدياً أيضاً بنفسه وبالباء، فيقال : يَقْنَتْه وَيَقْنَتْ به وأيقنت به وتيقنته واستيقنته، أي : علمته » اهـ .

وعرفه ابن قدامة في روضة الناظر^(٣)، بأنه : « ما أذعنت النفس إلى التصديق به، وقطعت بأن قطعها به صحيح، بحيث لو حكى لها عن صادق خلافه لم تتوقف في تكذيب الناقل ».

وعرفه أيضاً : « بأن تصدق بالشيء تصديقاً جزمياً، لا تمارى فيه، ولا تشعر بنقيضه البتة »^(٤).

فاليقين عند علماء الأصول : « الاعتماد الجازم المطابق للواقع الثابت »^(٥).

(١) لسان العرب، مادة (يقن) ٤٥٧/١٣ . وانظر : القاموس المحيط ١٦٠١، ومعجم مقاييس اللغة، مادة (يقن) ١٥٧/٦ .

(٢) ص ٢٦١ .

(٣) انظر : ابن قدامة وآثاره الأصولية، القسم الثاني، ص ٢١ وما بعدها، وانظر : المطلع على أبواب المقنع ص ٢٥ .

(٤) ابن قدامة وآثاره الأصولية، القسم الثاني، ص ٢٢ .

(٥) الموسوعة الكويتية ١٨٥/٢٦ .

ثالثاً : التحري :

تعريفه لغة واصطلاحاً :

تعريفه لغة : التحري في اللغة : الطلب والابتغاء .

قال في المصباح المنير^(١) : « تحريت الشيء : قصدته ، وتحريت في الأمر : طلبت أخرى الأمرين ، وهو أولاهما » اهـ .
فهو : « التثبت في الاجتهاد لطلب الحق والرشاد عند تعذر الوصول إلى حقيقة المطلوب والمراد »^(٢) .

تعريفه اصطلاحاً : طلب الشيء بغالب الرأي عند تعذر الوقوف على حقيقته^(٣) .

وعرفه الجرجاني^(٤) بأنه : « طلب أخرى الأمرين وأولاهما » .

وعُرفَ بأنه : « طلب ما هو أخرى بالاستعمال في غالب الظن »^(٥) . وكل هذه التعريفات معناها ومؤداها واحد .

(١) ص ٥١ .

(٢) أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء ص ٨٥ .

(٣) الفتاوى الهندية ٣٨٢/٥ ، ورد المختار على الدر المختار « حاشية ابن عابدين » ٦٧/٢ ، والموسوعة الكويتية ٣٠١/٤ .

(٤) في التعريفات ص ٨٠ .

(٥) أنيس الفقهاء ص ٨٥ .

الشك في عدد الركعات في الصلاة ————— د. عبدالعزيز بن محمد الربيش

رابعاً : الظن :

تعريفه لغة واصطلاحاً :

تعريفه لغة : الظن في اللغة مصدر من باب فعل، وهو خلاف اليقين، وقد يستعمل بمعنى اليقين، كقوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يُظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلاقُوا رَبِّهِمْ ﴾^(١)^(٢).

الظن في الاصطلاح : الاعتقاد الراجح مع احتمال النقيض^(٣).

وقيل : هو أحد طرفي الشك بصفة الرجحان^(٤).

وقد تقدم في تعريف الشك أن الذهن إذا تردد بين أمرين على حد السواء فهو الشك وإلا فالراجح ظن والمرجوح وهم .
قال ابن نجيم^(٥) : « والظن الطرف الراجح وهو ترجيح جهة الصواب » اهـ .

خامساً : غلبة الظن :

ولقد فرق العلماء بين الظن وغلبة الظن، وقالوا : « إن غلبة الظن غير الظن . فغلبة الظن عبارة عن طمأنينة الظن وهي رجحان أحد الجانبين على الجانب الآخر رجحاناً مطلقاً يطرح

(١) سورة البقرة، الآية ٤٦ .

(٢) المصباح المنير ص ١٤٧ .

(٣) التعريفات للجرجاني ص ١٨٨ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) في الأشباه والنظائر ص ٧٣ .

معه الجانب الآخر»^(١).

وقال ابن نجيم^(٢) : هو « الطرف الراجح إذا أخذ به القلب » اهـ .

وذكر ابن عابدين نقلاً عن بعض الفقهاء^(٣) : « أن أحد الطرفين إذا قوي وترجح على الآخر ولم يأخذ القلب ما ترجح به ولم يطرح الآخر فهو الظن، وإذا عقد القلب على أحدهما وترك الآخر فهو أكبر الظن وغالب الرأي » اهـ .

اعتبار الظن وغلبة الظن عند الفقهاء :

تبين لنا من خلال التعريف الفرق بين الظن وغلبة الظن ؛ ولذلك يختلف اعتبارهما عند الفقهاء . فعندهم أن الظن من قبيل الشك ؛ لأنهم يريدون به التردد بين وجود الشيء وعدمه ، سواء استويا أو ترجح أحدهما . فالفقهاء لا يفرقون غالباً بين الظن والشك^(٤) .

أما غالب الظن فإنهم يلحقونه باليقين^(٥) .

سادساً : الوهم :

تعريفه لغة واصطلاحاً :

تعريفه لغة : مصدر وهم .

(١) الفروق في اللغة ص ٧٩ .

(٢) في الأشباه والنظائر ص ٧٣ .

(٣) رد المحتار ١/ ١٦٤ .

(٤) انظر : الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٧٣ .

(٥) انظر : الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٧٣ .

الشك في عدد الركعات في الصلاة ————— د. عبدالعزيز بن محمد الريش

وهو ما سبق القلب إليه مع إرادة غيره^(١).

الوهم في الاصطلاح : الطرف المرجوح من طرفي الشك .

وقد تقدم في تعريف الشك : أن الذهن إذا تردد بين أمرين

على حد السواء فهو الشك، وإلا فالراجع ظن والمرجوح وهم .

وقد عبر ابن نجيم^(٢) عنه بأنه : « رجحان جهة الخطأ » .

مدى اعتبار الوهم عند الفقهاء : الوهم دون كل من الظن

والشك، فهو لا يرتقي إلى تكوين اشتباه، فلا عبرة للوهم^(٣).

ولذلك ذكر الفقهاء أنه لا يثبت حكم شرعي استناداً على

وهم، فلا يجوز تأخير الشيء الثابت بصورة قطعية بوهم طارئ،

وما دام الشك غير منظور إليه في الشرع، فالوهم أولى بأن يلغى

ولا يكثر به؛ لأنه أخط درجة من الأول؛ إذ هو إدراك الطرف

المرجوح من طرفي أمر متردد فيه^(٤).

سابعاً : الاشتباه :

تعريفه لغة واصطلاحاً :

تعريفه لغة : الاشتباه مصدر اشتبه . وأشتبه الشيئان : أشبه

كل منهما الآخر حتى التباساً^(٥).

(١) المصباح المنير ص ٢٥٨ .

(٢) في الأشباه والنظائر ص ٧٣ .

(٣) انظر : الموسوعة الكويتية ٢٩١/٤ ، ٢٦ / ١٨٥ .

(٤) القواعد الفقهية، علي أحمد الندوي ص ٤١٦ .

(٥) القاموس المحيط ص ١٦١٠ .

والمشتبهات من الأمور : المشكلات^(١) .

والاشتباه : الالتباس^(٢) .

واشتبهت الأمور وتشابهت : التبتت فلم تتميز ولم تظهر^(٣) .

تعريف الاشتباه اصطلاحاً : الاشتباه في الاستعمال الفقهي
أخص منه في اللغة، فقد جاء في رد المحتار^(٤) أن الشبهة هي :
« ما يشبه الشيء الثابت وليس بثابت في نفس الأمر » .

وعرف الشبهة الجرجاني^(٥) بقوله : « ما لم يتيقن كونه
حراماً أو حلالاً » .

الفرق بين الاشتباه والالتباس : الالتباس هو الإشكال .
والفرق بينه وبين الاشتباه أن الاشتباه معه دليل يرجح أحد
الاحتمالين، والالتباس لا دليل معه^(٦) .

المبحث الثاني : خلاف الفقهاء في المسألة :

تحرير محل النزاع :

أولاً : إذا كان الشك الطارئ على الإنسان في الصلاة في
هذه المسألة وهماً، بأن طراً على الذهن ولم يستقر، فإن هذا

(١) لسان العرب، مادة (شبه) ٥٠٣/١٣ .

(٢) المصباح المنير ص ١١٥ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) ١٥٠/٣، وانظر : الموسوعة الكويتية ٢٩٠/٤ .

(٥) التعريفات .

(٦) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٨٢/١، والموسوعة الكويتية ٢٩٠/٤ .

الشك في عدد الركعات في الصلاة ————— د. عبدالعزيز بن محمد الرشيد

الشك لا عبرة فيه عند الفقهاء، فلا يلتفت الإنسان إليه؛ لأن الإنسان لو طاع التوهم لتعب تعباً عظيماً^(١).

وقد تقدم^(٢) أن الفقهاء لا يعتبرون التوهم شيئاً، ولا يثبتون حكماً شرعياً استناداً على الوهم. فلا يجوز عندهم تأخير الشيء الثابت بصورة قطعية بوهم طارئ.

ثانياً: إذا كثرت الشكوك مع الإنسان حتى لازمته ذلك في الوضوء والصلاة والصيام وغيره، فإن ذلك أيضاً لا عبرة به؛ لأنه تحول إلى مرض وعلة، ومثل هذا يعتبر ذهنه غير مستقر فلا عبرة به^(٣).

أما إذا كان الشك خالياً من ذلك، فشك في عدد الركعات في الصلاة، فلم يدر هل صلى واحدة أم اثنتين، أو لم يدر صلى اثنتين أم ثلاثاً، أو لم يدر صلى ثلاثاً أو أربعاً، فإن الفقهاء اختلفوا في هذه المسألة إلى سبعة أقوال:

القول الأول: أنه يبني على اليقين، وهو الأقل^(٤)، سواء أكان إماماً أم مأموماً، ويسجد للسهو.

(١) انظر: الشرح الممتع على زاد المستقنع لفضيلة الشيخ محمد العثيمين ٥١٤/٣.

(٢) في تعريف الوهم.

(٣) المرجع السابق.

(٤) انظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري للحافظ بن رجب ٤٧١/٩، وبداية المجتهد ٢٣٤/١.

روي هذا القول عن عمر، وعلي^(١)، وعبدالله بن عمر،
وعبدالله بن عباس، وعبدالله بن عمرو بن العاص، وشريح،
والشعبي، وعطاء بن أبي رباح، وسعيد بن جبير، وسالم بن
عبدالله بن عمر^(٢)، والحسن البصري، والزهري^(٣).

وهو قول مالك^(٤)، والشافعي^(٥)، ورواية لأحمد بن
حنبل^(٦)، وهي المذهب^(٧)، وإسحاق ابن راهويه، والثوري في
رواية^(٨)، والليث^(٩)، والأوزاعي^(١٠)، والحافظ بن

(١) انظر : المصدر السابق .

(٢) المصدر السابق، والأوسط لابن المنذر ٣/٢٨٠، والمغني ٢/٤٠٧،
والمجموع شرح المذهب ٤/١١١ .

(٣) فتح الباري للحافظ ابن رجب ٩/٤٧١ .

(٤) انظر : التمهيد ٥/٣٥، والاستذكار ٢/٢٤٣، ومقدمات ابن رشد مع
المدونة ١/١٢٦، ١٢٧، وبداية المجتهد ١/٢٣٤، وقوانين الأحكام
الشرعية ص ٧٧ .

(٥) انظر : الأم ١/١٣٠، وحلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء ٢/١٦٠ -
١٦٣، والمجموع شرح المذهب ٤/١١١، ومغني المحتاج ١/٢٠٩ .

(٦) انظر : المغني ٢/٤٠٧، والمقنع ١/١٧٩، والإنصاف ٢/١٤٦، وكشاف
القناع ١/٤٠٦ .

(٧) انظر : الإنصاف ٢/١٤٦ .

(٨) التمهيد ٥/٣٥، والمغني ٢/٤٠٧، والمجموع شرح المذهب ٤/١١١،
وفتح الباري للحافظ ابن رجب ٩/٤٧١ .

(٩) فتح الباري للحافظ ابن رجب ٩/٤٧١ .

(١٠) المغني ٢/٤٠٧، وقال النووي في المجموع ٤/١١١ والقفال الشاشي في
حلية العلماء ٢/١٦٠ : إن مذهبه بطلان الصلاة .

الشك في عدد الركعات في الصلاة ————— د. عبدالعزيز بن محمد الريش

عبدالبر^(١)، وداود الظاهري^(٢).

القول الثاني : أنه يتحرى، سواء أكان إماماً، أم مأموماً .
وذلك بأن يبني على غالب ظنه .

روي ذلك عن عبدالله بن مسعود وعلي بن أبي طالب^(٣)،
وبه قال الحسن بن صالح بن حي، والثوري في رواية^(٤)، ورواية
لأحمد بن حنبل^(٥).

القول الثالث : أنه إن غلب على ظنه أحد الاحتمالين عمل
به وبني عليه وسجد سجدين للسهو، وإن لم يترجح عنده أحد
الاحتمالين واستوى عنده الأمران بنى على اليقين وهو الأقل
وسجد للسهو، وهو رواية عن أحمد بن حنبل^(٦)، واختيار شيخ

(١) التمهيد ٣٧/٥، ٣٩، والاستذكار ٢/٢٤٤ - ٢٤٥ .

(٢) التمهيد ٣٥/٥، والاستذكار ٢/٢٤٣، وبداية المجتهد ١/٢٣٤ .

(٣) انظر : الأوسط لابن المنذر ٣/٢٨١، والمغني ٢/٤٠٧، وفتح الباري
لابن رجب ٩/٤٧٠ .

(٤) انظر : التمهيد ٣٦/٥، والاستذكار ٢/٢٤٤، وفتح الباري لابن رجب
٩/٤٧٠ .

(٥) انظر : المغني ٢/٤٠٦، والمقنع ١/١٧٩، والإنصاف ٢/١٤٦، وشرح
الزركشي على مختصر الخرقي ٢/١٥، والمبدع ١/٥٢٣ .

(٦) قال ابن قدامة في المغني ٢/٤٠٦ : « قال في رواية الأثرم : بين التحري
واليقين فرق . أما حديث عبدالرحمن بن عوف فيقول : إذا لم يدرِ أثلاثاً
صلّى أو اثنتين جعلها اثنتين . قال : فهذا عمِلَ على اليقين، فبنى عليه،
والذي يتحرى يكون قد صلى ثلاثاً، فيدخل قلبه شك أنه إنما صلى اثنتين،
إلا أن يكون أكثر ما في نفسه أنه قد صلى ثلاثاً، وقد دخل قلبه شيء،
فهذا يتحرى أصوب ذلك ويسجد بعد السلام . قال : فبينهما فرق . فظاهر
هذا أنه إنما يبني على اليقين إذا استوى عنده الأمران ولم يكن له غالب =

الإسلام بن تيمية^(١).

واختاره من المعاصرين الشيخ محمد العثيمين^(٢).

القول الرابع : التفريق بين الإمام والمنفرد^(٣).

فالإمام يبني على غالب ظنه، والمنفرد يبني على اليقين .

وهو رواية عن أحمد بن حنبل^(٤)، وهي ظاهر المذهب^(٥)،

واختيار الخرق^(٦).

القول الخامس : أنه إذا كان هذا الشك يعرض له أول

مرة^(٧) بطلت صلاته واستأنفها . وإن كان الشك يعرض له كثيراً

= ظن، وسواء كان إماماً أو منفرداً .

وانظر : المغني ٢/٤١٠، والمقنع ١/١٨٠، والمبدع ٢/٥٢٤ .

(١) انظر : الاختيارات الفقهية للبعلي ص ١١٥، ومجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ١٥/٢٣ .

(٢) انظر : الشرح الممتع ٣/٥١٧ .

(٣) أما المأموم فهو تبع لإمامه .

(٤) نقلها عنه أبو طالب . انظر : الانتصار في المسائل الكبار لأبي الخطاب

٢/٣٥٥، والمستوعب ٢/٢٧٢، والمغني ٢/٤٠٦ .

(٥) انظر : المقنع ١/١٧٩، والإنصاف ٢/١٤٧، والمبدع ١/٥٢٤ .

(٦) المصادر السابقة .

(٧) واختلف الحنفية في معنى قولهم : « إذا كان الشك يعرض له أول مرة » .

ف قيل : أول ما سها في عمره . وقيل : لم يسه في هذه الصلاة . وقيل :

أن السهو ليس بعادة له لا أنه لم يسه قط . وقيل : أول سهو وقع له، ولم

يكن سها في صلاته قط من حين بلغ .

انظر : العناية على الهداية مع شرح فتح القدير ١/٥١٨، والاختيار

لتعليل المختار ١/٧٤، والبنية في شرح الهداية ٢/٧٥٧، واللباب في

شرح الكتاب ١/٩٨ .

الشك في عدد الركعات في الصلاة ————— د. عبدالعزيز بن محمد الربيش

تحرى وبني على غالب ظنه إن كان له ظن، فإن لم يكن له ظن يرجح أحدهما بني على اليقين وهو الأقل .
قال بهذا الحنفية^(١).

القول السادس : أنه إذا كان الشك شيئاً يلزمه ولا يزال يشك، بأن كثر وأصبح عادة له، فإنه يجزئه سجدة السهو عن التحري وعن البناء على اليقين . وإن لم يكن شيئاً يلزمه استؤنفت تلك الركعة بسجديتها .
قال بهذا الليث بن سعد^(٢).

القول السابع : أنه يعيد الصلاة .
روي هذا القول عن ابن عمر، وسعيد بن جبير، والشعبي، وشريح، ومحمد بن الحنفية^(٣).
الأدلة والمناقشة :

أدلة القول الأول : استدل من قال بالبناء على اليقين بالأدلة التالية :

-
- (١) انظر : المصادر السابقة، وجعل الكاساني في بدائع الصنائع ١/١٦٥ البناء على اليقين رواية أخرى عن أبي حنيفة .
وانظر : شرح فتح القدير ١/٥١٨، ٥١٩ .
- (٢) انظر : التمهيد ٥/٣٦، وفتح الباري لابن رجب ٩/٤٧٣، وذكر ابن رشد في بداية المجتهد ١/٢٣٥ قريباً منه ولم ينسبه لأحد .
- (٣) انظر : مصنف ابن أبي شيبة ٢/٢٧، ٢٨، وفتح الباري لابن رجب ٩/٤٧٠ .

الدليل الأول :

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر كم صلى ؟ ثلاثاً أم أربعاً ؟ فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم، فإن كان صلى خمساً شفعن له صلاته، وإن كان صلى إتماماً لأربع كانتا ترغيماً للشيطان »^(١).

الدليل الثاني :

عن عبدالرحمن بن عوف رضي الله عنه، قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إذا سها أحدكم في صلاته فلم يدر واحدة صلى أو اثنتين فليبن على واحدة، فإن لم

(١) قوله : « كانتا ترغيماً للشيطان » أي : إغاطة له وإذلالاً . مأخوذ من الرغام وهو التراب، ومن أرغم الله أنفه .

والمعنى : أن الشيطان لبس عليه صلاته وتعرض لإفسادها ونقصها، فجعل الله تعالى للمصلي طريقاً إلى جبر صلاته وتدارك ما لبس عليه وإرغام الشيطان ورده خاسئاً مُبْعِداً عن مراده » ا هـ . من صحيح مسلم بشرح النووي ٦٠/٥ .

والحديث أخرجه أحمد في المسند ٧٢/٣، ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب السهو في الصلاة والسجود له برقم ٥٧١، ٤٠٠/١، ومالك في الموطأ مرسلاً عن عطاء بن يسار في كتاب الصلاة، باب : إتمام المصلي ما ذكر إذا شك في صلاته ٩٥/١ .

قال ابن عبدالبر في التمهيد ١٨/٥ : « هكذا روى هذا الحديث عن مالك جميع رواة الموطأ عنه، ولا أعلم أحداً أسنده عن مالك إلا الوليد بن مسلم، فإنه وصله وأسنده عن مالك، وتابعه على ذلك يحيى بن راشد إن صح عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ » ا هـ .

الشك في عدد الركعات في الصلاة ————— د. عبدالعزيز بن محمد الريش

يدر ثنتين صلى أو ثلاثاً فليين على ثنتين، فإن لم يدر ثلاثاً صلى أو أربعاً فليين على ثلاث، وليسجد سجدين قبل أن يسلم»^(١).

ونوقش هذا الحديث : بأنه معلول .

قال الحافظ بن حجر^(٢) : « وهو معلول، فإنه من رواية ابن إسحاق عن مكحول عن كريب . وقد رواه أحمد في مسنده عن ابن علي عن ابن إسحاق عن مكحول مرسلاً . قال ابن إسحاق : فلقيت حسين بن عبدالله، فقال لي : هل أسنده لك ؟ قلت : لا . فقال : لكنه حدثني أن كريماً حدثه به . وحسين ضعيف جداً » .

وذكر ابن رجب^(٣) تضعيف هذا الحديث بسبب هذه العلة عن ابن المديني .

ويجاب عنه من وجهين :

الأول : بأنه قد صححه الترمذي والحاكم والذهبي^(٤) .

(١) أخرجه أحمد في المسند ١٩٠/١ (بلفظ مقارب)، والترمذي (واللفظ له) في كتاب الصلاة، باب ما جاء في الرجل يصلي فيشك في الزيادة والنقصان، برقم ٣٩٨، ٢٤٥/٢، وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء فيمن يشك في صلاته فرجع إلى اليقين برقم ١٢٠٩، ٣٨١/١، والحاكم في المستدرک في کتاب السهو ٣٢٤/١ - ٣٢٥، وابن عبد البر في التمهيد ٣٥/٥ .

(٢) في تلخيص الحبير ٥/٢ .

(٣) فتح الباري لابن رجب ٤٦٥/٩ .

(٤) انظر : سنن الترمذي ٢٤٥/١، والمستدرک ٣٢٤/١

فقال الترمذي : « هذا حديث حسن غريب صحيح » .
وقال الحاكم : « صحيح على شرط مسلم » . ووافقه
الذهبي .

وقال أحمد محمد شاكر^(١) بعدما ذكر كلام ابن حجر الآنف
الذكر وبعدما ذكر شواهد لهذا الحديث : « ومجموع هذه الروايات
تؤيد تصحيح الترمذي والحاكم والذهبي للحديث » اهـ .

الثاني : على افتراض عدم صحة الحديث فإن مدار الحكم
الناتج عن هذا الحديث لا يعتمد على هذا الحديث وحده، فهناك
حديث أبي سعيد الخدري المتقدم، وهو صحيح .

الدليل الثالث : عن عبدالله بن عمر رضي الله عنه أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا صلى أحدكم فلم يدر كم
صلى ثلاثاً أو أربعاً، فليركع ركعة يحسن ركوعها وسجودها، ثم
يسجد سجدتين »^(٢) .

ونوقش هذا الحديث : بأن الصحيح وقفه على ابن عمر،
فرفعه غير صحيح . قال ابن عبدالبر^(٣) : « لا يصح رفع هذا
الحديث - والله أعلم - لأن مالكا رواه عن عمر بن محمد، عن

(١) في تعليقه على سنن الترمذي ٢٤٦/١ .

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرک في کتاب الصلاة، باب السهو في الصلاة
٢٦٠/١، ٢٦١، وابن عبدالبر في التمهيد ٣٨/٥، ٣٩، ومالك في الموطأ
موقوفاً في کتاب الصلاة، باب إتمام المصلي ما ذكر إذا شك في صلاته
٩٥/١ .

(٣) في التمهيد ٣٩/٥ .

الشك في عدد الركعات في الصلاة ————— د. عبدالعزيز بن محمد الريش

سالم، عن أبيه، فوقفه على ابن عمر جعله من قوله وخالف أيضاً لفظه، والمعنى واحد، ولكنه لم يرفعه إلا من لا يوثق به، وإسماعيل ابن أبي أويس وأخوه^(١) وأبوه^(٢) ضعاف لا يحتج بهم « ١ هـ .

وجه الاستدلال من هذه الأحاديث : في هذه الأحاديث الثلاثة دلالة صريحة على أن من شك في صلاته فلم يدر كم صلى، فإنه يبنى على اليقين - وهو الأقل - وإن كان الحديث الثاني قد ضعفه البعض لإرساله فإن هناك من صححه من أئمة الحديث .

أما الحديث الثالث فالصحيح وقفه على ابن عمر، وعلى فرض عدم صحتهما فإن مدار الحكم الناتج عن هذه الأحاديث وهو البناء على اليقين لا يعتمد على الحديثين الآخرين وحدهما، فهناك حديث أبي سعيد الخدري، وهو صحيح .

أدلة القول الثاني : استدل من قال بالتحري بحديث عبدالله ابن مسعود .

عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه، قال : صلى النبي

(١) أخوه هو : أبو بكر عبدالحميد بن عبدالله بن عبدالله بن أبي أويس المدني . قال الحافظ بن حجر في تقريب التهذيب ص ٣٣٣ : ثقة .

(٢) أبوه هو : أبو أويس عبدالله بن عبدالله بن مالك بن أبي عامر الأصبحي . قال الحافظ ابن حجر في التقريب ص ٣٠٩ : صدوق يهمل . ١ هـ . وقال أحمد ويحيى بن معين : ضعيف الحديث . وقال يحيى مرة : ليس بثقة . وقال مرة : لا بأس به . وقال مرة : صدوق وليس بحجة . وقال أحمد أيضاً : ليس به بأس . وقال ابن المديني : كان عند أصحابنا ضعيفاً . وقال النسائي وغيره : ليس بالقوي . انظر : ميزان الاعتدال ٢/٤٥٠ .

صلى الله عليه وسلم، قال إبراهيم^(١) : لا أدري زاد أو نقص فلما سلم قيل له : يا رسول الله أحدث في الصلاة شيء ؟ قال : « وما ذاك ؟ » قالوا : صليت كذا وكذا، فثنى رجله واستقبل القبلة وسجد سجدتين ثم سلم، فلما أقبل علينا بوجهه قال : « إنه لو حدث في الصلاة شيء لنبأتكم به، ولكن إنما أنا بشر مثلكم أنسى كما تنسون، فإذا نسيت فذكروني . وإذا شك أحدكم في صلاته فليتحر الصواب فليتم عليه ثم يسلم ثم يسجد سجدتين » . متفق عليه^(٢) .

وجه الاستدلال من الحديث : قالوا : أفاد الحديث بأن من شك في صلاته فلم يدر كم صلى فإنه يتحرى بأن يني على غالب ظنه .

مناقشة الحديث وكيفية الجمع بينه وبين أحاديث القول الأول :

لقد سلك الفقهاء في نقدهم لوجه الاستدلال بهذا الحديث مسلكين :

(١) أي : إبراهيم النخعي، وقد رواه عن علقمة عن ابن مسعود . انظر : فتح الباري للحافظ بن حجر ١/٦٠٠ .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة، باب التوجه نحو القبلة ١/١٠٤، ١٠٥، ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب السهو في الصلاة والسجود له، برقم ٥٧٢، ١/٤٠٠، وأحمد في المسند ١/٣٧٩، وأبو داود في كتاب الصلاة، باب إذا صلى خمسا، برقم ١٠٢٠، ١/٦٢٠، والنسائي في كتاب السهو، باب التحري ٣/٢٨، ٢٩ .

الشك في عدد الركعات في الصلاة ————— د. عبدالعزيز بن محمد الربيش

المسلك الأول : ذهب بعض الفقهاء ومنهم الإمام مالك^(١) إلى أن المقصود بالتحري في حديث ابن مسعود هذا هو الرجوع إلى اليقين؛ جمعاً بين هذا الحديث وأحاديث البناء على اليقين المتقدمة .

المسلك الثاني : أنه يحمل حديث ابن مسعود هذا على من عنده ظن غالب فيتحرى؛ بأن يبني على غالب ظنه، وتحمل أحاديث البناء على اليقين المتقدمة على من لم يكن عنده ظن غالب يعمل عليه فيبني على اليقين وهو الأقل؛ جمعاً بين الأحاديث .

ويبدو لي - والله أعلم - أن المسلك الثاني أرجح وأصوب؛ لأن فيه إعمالاً لجميع الأحاديث، بينما المسلك الأول يجعل التحري هو البناء على اليقين، وهذا غير صحيح، فإن معنى التحري يختلف عن معنى البناء على اليقين، كما اتضح لنا في المباحث المتقدمة .

أدلة القول الثالث : استدل أصحاب القول الثالث بأدلة القول الأول وأدلة القول الثاني . أي : استدلوا بأدلة القول الأول التي تفيد البناء على اليقين وهو الأقل، واستدلوا بأدلة القول الثاني التي تفيد التحري بالبناء على غالب الظن .

وجه الاستدلال بهذه الأدلة وطريقة الجمع بينها : أنهم حملوا أحاديث القول الأول التي تفيد البناء على اليقين على من لم يكن عنده ظن غالب يعمل عليه، فبني على اليقين وهو

(١) انظر : التمهيد ٣٧/٥، وبداية المجتهد ٢٣٥/١ .

الأقل . وحملوا دليل القول الثاني وهو حديث ابن مسعود على من عنده ظن غالب فيتحرى؛ بأن يبني على غالب ظنه، وفي ذلك جمع بين الأحاديث وإعمال لها كلها^(١).

دليل القول الرابع : استدل من قال بالتفريق بين الإمام والمنفرد بأن الإمام يبني على غالب ظنه؛ لأنه له من ينبهه، ويذكره بالصواب إذا أخطأ، فيعمل بالأظهر عنده؛ لأنه إن أصاب أقره من خلفه من المأمومين، فيتأكد له صواب نفسه، وإن أخطأ سبحوه له، فيعلم أنه أخطأ، فيرجع إليهم، فيحصل له الصواب على كلتا الحالتين، وليس كذلك المنفرد؛ إذ ليس له من يذكره فيبني على اليقين ليحصل له إتمام صلاته . وعلى هذا يحمل حديث أبي سعيد وعبدالرحمن بن عوف على المنفرد، وحديث ابن مسعود على الإمام؛ جمعاً بين الأحاديث وعملاً بها جميعاً^(٢).

ونوقش هذا الدليل : بأن الخطاب في أحاديث هذه المسألة لجميع المصلين، فلم يخاطب الأئمة بقسم منها وبالأخر المنفردين، وليس في لفظ واحد منها ما يدل على ذلك، فإخراج الأئمة من حديث أبي سعيد وغيره غير صحيح ولا يجوز، وكذلك إخراج المنفردين من حديث ابن مسعود غير صحيح أيضاً^(٣).

أدلة القول الخامس : استدل أصحاب القول الخامس بالأدلة

(١) انظر : المغني ٤٠٦/٢، ومجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ١٥/٢٣، والشرح الممتع ٥١٧/٣ .

(٢) المغني ٤٠٩/٢، انظر : مصادر الحنبلة المتقدمة .

(٣) انظر : مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ١٥/٢٣ .

الشك في عدد الركعات في الصلاة ————— د. عبدالعزيز بن محمد الريش

التالية :

الدليل الأول : ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إذا شك أحدكم في صلاته أنه كم صلى فليستقبل الصلاة »^(١).

فاستدلوا بهذا الحديث على من يعرض له الشك أول مرة .
ونوقش هذا الدليل : بأنه حديث غريب كما قال الزيلعي^(٢)، والكمال بن الهمام^(٣)، والعيني^(٤)، فلا يصح بهذا اللفظ، ومن ثم فإنه لا ينتج حكماً .

الدليل الثاني : استدلوا لقولهم فيما لو كان الشك يعرض له كثيراً فإنه يتحرى بالبناء على غالب ظنه، إذا كان له ظن، وإن لم يكن له ظن فإنه يبني على اليقين .

استدلوا لقولهم هذا بما استدل به أصحاب القول الثالث، وهي الأدلة التي تفيد البناء على اليقين، ودليل ابن مسعود الذي يفيد التحري، ووجهوها وجمعوا بينها وقالوا فيها وعملوا بها كما عمل بها أصحاب القول الثالث بحمل حديث ابن مسعود لمن كان

(١) أخرجه الزيلعي في نصب الراية ١/١٧٣، وأخرج ابن أبي شيبة في المصنف ٢/٢٨، عن ابن عمر قال في الذي لا يدري كم صلى أثلاثاً أو أربعاً، قال : يعيد حتى يحفظ . وفي لفظ قال : « أما أنا إذا لم أدر كم صليت فإني أعيد » اهـ .

(٢) في نصب الراية ١/١٧٣ .

(٣) في شرح فتح القدير ١/٥١٩ .

(٤) في البناية في شرح الهداية ٢/٧٥٧ .

عنده ظن غالب فيعمل به، وأحاديث البناء على اليقين على من لم يوجد عنده ظن غالب، فإنه يبني على اليقين وهو الأقل .

ونوقش هذا الدليل : بأنه تبين لنا فيما تقدم أن في ذلك جمعاً للأحاديث وإعمالاً لها كلها، ولكن الإشكال هنا في قول الحنفية بالتفريق بين وقوع الشك أول مرة أو التكرار، فيختلف الحكم عندهم تبعاً لوقوع الشك أول مرة أو تكراره . وهذا التفصيل لا يعضده دليل صحيح، بل فيه مخالفة للأحاديث الصحيحة الثابتة، وهي القول بالتحري أو البناء على اليقين^(١).

قال الحافظ ابن عبد البر^(٢) : « وليس في شيء من الآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم تفرقة بين أول مرة وغيرها، فلا معنى لقول أبي حنيفة في ذلك » اهـ .

الدليل الثالث : أن من شك في صلاته فأبطلها واستأنفها من جديد كان مؤدياً للفرض بيقين كاملاً . أما لو بنى على اليقين وهو الأقل لم يؤد الصلاة كاملة؛ لأنه ربما يزيد فيها، وإدخال الزيادة في الصلاة بنقصان فيها، وربما يؤدي إلى إفساد الصلاة^(٣).

ونوقش هذا الدليل : بأنه قد وردت الأحاديث الصحيحة الصريحة في المسألة المخالفة لهذا الدليل بالبناء على اليقين والتحري - على التفصيل السابق - فلا معنى لما يخالف حديث

(١) انظر : المغني ٤٠٩/٢ .

(٢) في التمهيد ٣٨٠/٥ .

(٣) انظر : بدائع الصنائع ١٦٥/١ .

الشك في عدد الركعات في الصلاة ————— د. عبدالعزيز بن محمد الرييش

رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا يجوز ولا يصح ترك حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم والاشتغال بما يخالفه .

دليل القول السادس : استدل لهذا القول بحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن أحدكم إذا قام يصلي جاء الشيطان فلبس عليه حتى لا يدري كم صلى، فإذا وجد ذلك أحدكم فليسجد سجدتين وهو جالس » . متفق عليه^(١).

وجه الاستدلال من الحديث : في هذا الحديث دلالة على أن من شك في صلاته فإنه يكفيه سجود السهو .

ونوقش وجه الاستدلال : بأن القول به فيه إبطال للأحاديث الأخرى في المسألة، سواء أحاديث البناء على اليقين أو حديث التحري، والأولى هو الجمع بينها وبين حديث أبي هريرة هذا، فيحمل حديث أبي هريرة على من طرأ عليه الشك وقد قارب على الفراغ من الصلاة قبل أن يسلم، فإنه لا يلتفت إلى ذلك الشك ويسجد للسهو قياساً على من طرأ عليه الشك بعد السلام . ولو طرأ عليه الشك قبل ذلك فإنه يكون على التفصيل السابق في الجمع بين الأحاديث، إما التحري أو البناء على اليقين .

وعلى هذا فقوله في حديث أبي هريرة : « وهو جالس » ،

(١) أخرجه البخاري في كتاب السهو، باب السهو في الفرض والتطوع ٦٧/١، ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب السهو في الصلاة والسجود له، برقم ٣٨٩، ١/٣٩٨ .

يتعلق بقوله : « إذا شك » ، لا بقوله : « سجد »^(١) .

ثم إن حديث أبي هريرة لو سلم وجه الاستدلال به فإنه يدل على جزء من هذا القول ، وأما باقيه فلا أعلم أنه فيه دليل صحيح ، والله أعلم .

دليل القول السابع : لعله يستدل لهم بما ورد في مصنف ابن أبي شيبة^(٢) ، من الآثار عن ابن عمر وسعيد بن جبير والشعبي أنهم يعيدون الصلاة .

ونوقش هذا الدليل من وجهين :

الأول : غاية ما في هذا الدليل أنه أثرٌ واحد وهو الموقوف على ابن عمر رضي الله عنهما ، وقد ثبت عن ابن عمر خلاف ذلك ، فقال بعدم إعادة الصلاة^(٣) ، وباقيها مقطوع وهو ما أضيف إلى التابعي أو من دونه . والمقطوع ليس بحجة^(٤) .

الثاني : على فرض ثبوت وصحة الموقوف على ابن عمر ، وأنه لم يرد عنه خلافه ، فإنه معارض بما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في أحاديث البناء على اليقين ، وحديث التحري ، فلا يترك حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ويؤخذ بقول

(١) انظر : فتح الباري للحافظ بن حجر ١٢٥/٣ .

(٢) ٢٨ ، ٢٧/٢ .

(٣) انظر : المصنف لعبد الرزاق ، رقم ٣٤٦٩ ، ٣٤٧٠ ، ٣٤٧١ ، ٣٠٦/٢ ، ومصنف ابن أبي شيبة ٢٧/٢ .

(٤) انظر : تيسير مصطلح الحديث ، للطحان ص ١٣٣ ، ١٣٤ .

الشك في عدد الركعات في الصلاة ————— د. عبدالعزيز بن محمد الريش

الصحابي عند التعارض، بل يؤخذ بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ويترك ما عداه، والله أعلم .

بيان القول الراجح : بعد عرض أقوال الفقهاء وأدلتهم ومناقشة بعضها تبين لي - والله أعلم بالصواب - أن أرجح الأقوال في المسألة هو القول الثالث؛ وهو : أن المصلي إذا شك في عدد الركعات في الصلاة فلم يدر كم صلى، فإما أن يكون عنده ظن غالب فيتحرى بأن يبني على غالب ظنه، ويحمل حديث ابن مسعود رضي الله عنه على ذلك، وإما أنه لا يكون عنده ظن غالب يعمل عليه؛ فيبني على اليقين، وهو الأقل، وتحمل أحاديث البناء على اليقين على ذلك؛ لأن كل هذه الأحاديث خطاب للشاك، وتوجيهها بما تقدم فيه إعمال للأحاديث كلها، وإعمال الأحاديث كلها والجمع بينها أولى من إعمال بعضها وإهمال البعض الآخر .

أما ترجيح غير ذلك من الأقوال المتقدمة فإنه يؤدي إلى إعمال بعض الأحاديث وإهمال بعضها، وهذا غير جائز مع إمكان الجمع، أو أنه يؤدي إلى علل أخرى تم بيانها عند عرضها ومناقشتها .

وقد بين شيخ الإسلام بن تيمية ذلك بعد أن ذكر بعض الأقوال في المسألة ورد عليها ثم قال :

« فلم يبق إلا القسم الثالث وهو أن كلاهما^(١) خطاب

(١) أي : حديثي ابن مسعود وأبي سعيد الخدري .

للساك، فذاك أمر له بالتحري إذا أمكنه فيزول الشك . والثاني أمر له إذا لم يزل الشك ماذا يصنع، وهو كما يقال للحاكم : احكم بينة، واحكم بالشهود، ونحو ذلك، فهذا مع الإمكان، فإذا لم يمكن ذلك رجع إلى الاستصحاب، وهو البراءة، كذلك المصلي الشاك يعمل بما يبين له الصواب، فإن تعذر ذلك رجع إلى الاستصحاب^(١) اهـ .

المبحث الثالث : موضع سجود السهو لمن شك في عدد الركعات :

إذا شك المصلي في عدد الركعات في صلاته، فإنه يجب أن يسجد للسهو، ولكن هل يكون سجوده قبل السلام أو بعده؟ وقبل بيان ذلك لا بد من معرفة أصل المسألة، وهي : مكان وموضع سجود السهو عامًّا في أي سهو يقع للمصلي واختلاف الفقهاء فيه، ومن ثم نستطيع إلحاق مسألتنا هذه على حسب اختلاف الفقهاء في مسألة الأصل .

اختلاف الفقهاء في موضع سجود السهو^(٢) : اختلف

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ١٥/٢٣ .

(٢) اختلاف الفقهاء في موضع سجود السهو - أي : أصل المسألة - إحدى المسائل التي بحثتها مفصلة في رسالة الدكتوراه؛ ولكون معرفة موضع سجود السهو لمن شك في عدد الركعات في الصلاة متمم لحكمها ولا بد من بيانه، ولأن مسألة الشك هذه تعتمد على اختلاف الفقهاء في الأصل، فلا بد من معرفته هنا حتى نبني عليه مسألة الشك . ولأن إعادة ما سبق بحثه في رسائل الماجستير والدكتوراه يعتبر عيباً يؤاخذ عليه الباحث في =

الفقهاء في هذه المسألة إلى أربعة أقوال :

القول الأول : أن سجود السهو كله قبل السلام، سواء أكان عن النقصان أم الزيادة . قال بهذا أبو هريرة وسعيد بن المسيب والزهري وربيعة بن أبي عبد الرحمن^(١)، والأوزاعي، والليث بن سعد^(٢)، والشافعية^(٣)، ورواية عن أحمد بن حنبل^(٤).

القول الثاني : أن سجود السهو كله بعد السلام، سواء أكان عن النقصان أم الزيادة، وهو مروى عن علي بن أبي طالب، وسعد ابن أبي وقاص، وعبد الله بن مسعود، وعمار بن ياسر، وعبد الله ابن عباس، وعبد الله بن الزبير، وأنس بن مالك، والحسن البصري، والنخعي، وابن أبي ليلي^(٥)، وإليه ذهب أبو حنيفة^(٦)، والثوري^(٧).

= مثل هذه البحوث، لذلك كنت في حيرة من الأمر، هل أترك ذلك ويبقى البحث مبتوراً ومعلقاً وهذا غير مناسب، أو أذكر المسألة بتفاصيلها وهذا فيه مأخذ ولا يناسب أيضاً، حتى توصلت إلى حل وسط، وهو بيان مسألة الأصل على سبيل الإجمال، بذكر الأقوال فقط، دون ذكر الأدلة والمناقشة وال ترجيح، ويمكن عند إخراج البحث في كتيب - إن شاء الله - إضافة هذه المسألة مفصلة حتى تتم الفائدة .

- (١) المجموع شرح المذهب ١٥٥/٥ .
- (٢) التمهيد ٣٢/٥، والمجموع ١٥٥/٤، والمغني ٤١٦/٢ .
- (٣) الأم ١٣٠/١، والمجموع ١١٠/٤، ١٥٥ .
- (٤) المغني ٤١٦/٢، والإنصاف ١٥٤/٢ .
- (٥) المغني ٤١٦/٢، ٤١٧ .
- (٦) شرح معاني الآثار ٤٤٣/١، وشرح فتح القدير ٤٩٨/١ .
- (٧) انظر : التمهيد ٣١/٥ .

القول الثالث : أنه يسجد للسهو كله قبل السلام إلا في

موضعين :

الأول : إذا سلم من نقص في صلاته .

الثاني : إذا تحرى الإمام فبنى على غالب ظنه .

فإنه يسجد بعد السلام، وهذا قول أحمد بن حنبل^(١).

القول الرابع : أنه إن كان السهو زيادة فالسجود له بعد

السلام، وإن كان نقصاناً من الصلاة فالسجود قبل السلام .

قال بهذا مالك^(٢)، وأبو ثور^(٣)، ورواية لأحمد بن

حنبل^(٤)، واختيار شيخ الإسلام بن تيمية^(٥).

فعلى هذا يكون موضع سجود السهو لمن شك في عدد

الركعات في الصلاة موضع اختلاف بين الفقهاء بناء على

اختلافهم في الأصل .

فعلى هذا يكون سجود السهو لمن شك في عدد الركعات

في الصلاة عند أبي حنيفة والثوري بعد السلام .

(١) واختلف عنه فيمن سها فصلى خمساً، هل يسجد قبل السلام أو بعده ؟
على روايتين .

انظر : المغني ٤١٦/٢، والإنصاف ١٥٤/٢، وكشاف القناع ٤٠٩/١ .

(٢) المدونة ١٢٨/١، والتمهيد ٢٩/٥، ٣٠، وقوانين الأحكام الشرعية
ص ٧٢ .

(٣) انظر : التمهيد ٣٠/٥، والمغني ٤١٦/٢ .

(٤) المغني ٤١٦/٢، والإنصاف ١٥٤/٢ .

(٥) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٢٤/٢٣ .

الشك في عدد الركعات في الصلاة ————— د. عبدالعزيز بن محمد الربيش

وعند الشافعية ورواية لأحمد بن حنبل يكون السجود قبل السلام. وعلى القول بالتحري في هذه المسألة عند الإمام أحمد يكون سجود السهو بعد السلام.

أما المالكية فقالوا : إنه يسجد بعد السلام في المشهور، وقيل : قبل السلام كما قال الشافعي^(١).

المبحث الرابع : في أسباب وقوع المصلي في الشك والنسيان وعلاجه :

من المهم أن يعرف المسلم الأسباب التي توقعه في الشك والنسيان في الصلاة حتى يحاول أن يتعد عنها، ويوجد العلاج لها . فنريد في هذا المبحث أن نعرف أهم تلك الأسباب ومن ثم علاجها .

أولاً : أهم أسباب الشك والنسيان في الصلاة :

١ - الشيطان : لا يشك أي مسلم مطلع على كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم بعداوة الشيطان ومكره وخديعته للمسلمين ؛ لأنه خالد مخلد في النار، فيريد أن يجر الأمة معه إلى الهاوية، فيسعى إلى إضلالها وإفساد أعمالها وعباداتها . قال تعالى : ﴿ إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُزْءٌ فَاتَّخِذُوهُ عَدُوًّا إِنَّمَا يَدْعُو حِزْبَهُ لِيَكُونُوا مِنْ أَصْحَابِ السَّعِيرِ ﴾^(٢) . وقال تعالى : ﴿ إِنَّ الشَّيْطَانَ لِلْإِنْسَانِ عَدُوٌّ مُبِينٌ ۖ ﴾^(٣) . وقال

(١) انظر : قوانين الأحكام الشرعية ص ٧٧ .

(٢) سورة فاطر، الآية ٦ .

(٣) سورة يوسف، الآية ٥ .

تعالى : ﴿ يَعِدُّهُمْ وَيُمْنِيهِمْ وَمَا يَعِدُّهُمْ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا ﴾ (١) .
وقال تعالى : ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي لَأُغْوِيَنِي لِأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ (٢) إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمْ الْمُخْلِصِينَ ﴿٤﴾ . وقال صلى الله عليه وسلم : « إن الشيطان يجري من الإنسان مجرى الدم » (٣) .

فلذلك نجد الشيطان يحاول بكل مكر وخديعة أن يحول بين الإنسان وبين ما يعود عليه بالنفع، حتى إنه يحاول أن ينسي الإنسان كل ما فيه خير وصلاح، كما قال تعالى : ﴿ اسْتَحْذَرُوا الشَّيْطَانَ فَإِنَّهُمْ ذَكَرَ اللَّهُ أُولَئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْخَاسِرُونَ ﴾ (٤) .

ومن هذه المحاولات المتعددة التي لا تعرف الكلل أو الملل محاولة إفساد ثاني أركان الإسلام بعد الشهادتين، فيحاول أن يصد المسلم عن الصلاة بالكلية إن استطاع . قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقَعَ بَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْهَوُونَ ﴾ (٥) .

فإن لم يستطع فإنه لا يتوقف، بل إنه يطرق مجالاً آخر،

(١) سورة النساء، الآية ١٢٠ .

(٢) سورة الحجر، الآيتان ٣٩، ٤٠ .

(٣) جزء من حديث صفية بنت حيي رضي الله عنها أخرجه البخاري في كتاب بدء الخلق، باب صفة إبليس وجنوده ٩٣/٤، ومسلم في كتاب السلام (ح ٢١٧٥)، ١٧١٢/٢ .

(٤) سورة المجادلة، الآية ١٩ .

(٥) سورة المائدة، الآية ٩١ .

الشك في عدد الركعات في الصلاة ————— د. عبدالعزيز بن محمد الربيش

وهو محاولة إفسادها مع أدائها، بإدخال الشكوك والوساوس، وإشغال المصلي عن أداء صلاته على الوجه المشروع، بكل السبل والوسائل، كما جاء في حديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا نودي بالصلاة أدبر الشيطان وله ضراط، فإذا قضى أقبل، فإذا ثُوب بها أدبر، فإذا قضى أقبل حتى يخطر بين الإنسان وقلبه فيقول اذكر كذا وكذا، حتى لا يدري أثلاثاً صلى أم أربعاً فإذا لم يدر ثلاثاً صلى أو أربعاً سجد سجدة السهو »^(١).

وهو بهذا العمل يريد أن يفسد على المصلي صلاته حتى لا يؤديها على الصفة التي شرعها الله وبينها رسوله صلى الله عليه وسلم بكامل أركانها وواجباتها وسننها .

٢ - عدم تسوية الصفوف ووجود الفرج في صلاة الجماعة سبب لدخول الشيطان من الفرج، كما قال صلى الله عليه وسلم في حديث أنس بن مالك رضي الله عنه : « رصوا صفوفكم وقاربوا بينها وحاذوا بالأعناق، فوالذي نفسي بيده إني لأرى الشيطان يدخل من خلل الصف كأنها الحذف »^(٢).

(١) أخرجه البخاري في كتاب بدء الخلق، باب صفة إبليس وجنوده ٩٤/٤ .
(٢) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب تسوية الصفوف (ح ٦٦٧)، ٤٣٤/١، والنسائي في كتاب الإمامة، باب حث الإمام على رص الصفوف والمقاربة بينها ٩٢/٢، وأحمد في المسند ٢٦٠/٣، وصححه الألباني .
انظر : صحيح سنن أبي داود باختصار السند ١٣١/١ . والحذف : غنم صغار سود . انظر : عون المعبود ٣٦٧/٢ .

٣ - الحضور المتأخر إلى صلاة الجماعة : فإذا تأخر الإنسان في الحضور إلى صلاة الجماعة فإنه يدخل مباشرة في الصلاة، وربما فاته شيء منها، فيؤدي ذلك إلى الدخول مباشرة في الصلاة وهو لم يتهيأ لها تهيؤاً كاملاً، فيدخل في الصلاة وما زال تفكيره منشغلاً بما كان يفكر فيه قبل الدخول في الصلاة فيجد الشيطان الفرصة المناسبة لإفساد صلاته .

٤ - هناك أسباب أخرى كثيرة تختلف من شخص إلى آخر، ومعرفتها ترجع إلى كل شخص حسب ما يجده من خلال تتبع وسبر هذه الأسباب .

ثانياً : علاج هذه المشكلة :

بعدما عرفنا أسباب وقوع هذه المشكلة، فإن من المناسب أن نحاول أن نوجد العلاج الناجع لكل سبب من أسباب هذه المشكلة، حتى نقضي عليها - بإذن الله - ونؤدي صلاتنا على الوجه الأكمل كما شرعها الله دون لبس أو نقصان .

١ - الشيطان : أرشدنا النبي ﷺ إلى علاج ناجع لمشكلة دخول الشيطان على الإنسان في صلاته وهو الالتجاء إلى الله والاحتماء به والاستعاذة بذكره من الشيطان . عن أبي العلاء أن عثمان بن أبي العاص أتى النبي ﷺ، فقال : يا رسول الله! إن الشيطان قد حال بيني وبين صلاتي وقراءتي، يلبسها عليّ، فقال رسول الله ﷺ : « ذاك شيطان يقال له خنزب^(١) ، فإذا أحسسته

(١) خنزب : بالخاء المعجمة المكسورة ثم نون ساكنة ثم زاي مكسورة =

الشك في عدد الركعات في الصلاة ————— د. عبدالعزيز بن محمد الريش

فتعوذ بالله منه واتفل عن يسارك ثلاثاً» . قال : ففعلت ذلك فأذهب الله عني^(١) .

قال النووي^(٢) رحمه الله : « وفي هذا الحديث استحباب التعوذ من الشيطان عند وسوسته مع التفل عن اليسار ثلاثاً، ومعنى يلبسها : أي : يخلطها ويشككني فيها . ومعنى : حال بيني وبينها، أي : نكدني فيها ومنعني لذتها والفراغ للخشوع فيها » اهـ .

كما وردت الآيات في القرآن العظيم الدالة على مدافعة ما يجده الإنسان من وساوس الشيطان عموماً بالالتجاء إلى الله سبحانه والاستعاذة به من الشيطان . قال تعالى : ﴿ وَإِمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾^(٣) . وقال تعالى : ﴿ وَإِمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾^(٤) . وقال تعالى : ﴿ وَقُلْ رَبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَمَزَاتِ الشَّيَاطِينِ ﴾^(٥) وَأَعُوذُ بِكَ رَبِّ

= ومفتوحة، وقيل : بفتح الخاء والزاي، وقيل : بضم الخاء وفتح الزاي .

انظر : صحيح مسلم بشرح النووي ١٤ / ١٩٠ .

(١) أخرجه مسلم في كتاب السلام، باب التعوذ من شيطان الوسوسة في الصلاة (ح ٢٢٠٣)، ١٧٢٨ / ٢ .

والتفل الوارد في هذا الحديث معناه : نفخ معه أدنى براق، وهو أكثر من النفث . انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر ١ / ١٩٢ .

(٢) في شرحه لصحيح مسلم ١٤ / ١٩٠ .

(٣) سورة الأعراف، الآية ٢٠٠ .

(٤) سورة فصلت، الآية ٣٦ .

أَنْ يَحْضُرُونَ ﴿٩٨﴾ ﴿١﴾ .

فتزغات الشيطان هي : وساوسه . والهمز والوسوسة والنزغ سواء .

وقوله تعالى : ﴿ هَمَزَتِ الشَّيْطَانُ ﴾ ﴿٩٧﴾ .

الهمز في اللغة : النخس ، والدفع ، فالشيطان يوسوس فيهمس في وساوسه في صدر بني آدم فيشغله عن ذكر الله (٢) .

٢ - عدم تسوية الصفوف ووجود الفرج في الصفوف :
وعلاجه أرشدنا إليه صلى الله عليه وسلم في الحديث السابق :
« رصوا صفوفكم وقاربوا بينها وحاذوا بالأعناق . . . » الحديث (٣) .
وقال صلى الله عليه وسلم : « ألا تصفون كما تصف الملائكة عند ربها ؟ فقلنا : يا رسول الله ! وكيف تصف الملائكة عند ربها ؟ قال : « يتمون الصفوف الأول ويتراصون في الصف » (٤) .

وتسوية الصفوف والتراص في الصفوف مسئولية مشتركة بين أطراف عديدة :

أولها : المصلي ، فينبغي له أن يهتم بذلك ويسعى إليه ، لنفسه ولجيرانه في الصف .

(١) سورة المؤمنون ، الآيتان ٩٧ ، ٩٨ .

(٢) انظر : الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٣٤٨/٧ ، ١٤٨/١٢ .

(٣) تقدم تخريجه ص ٢٧٧ .

(٤) جزء من حديث جابر بن سمرة ، أخرجه مسلم في كتاب الصلاة ، باب الأمر بالسكون في الصلاة . . . إلخ ، (ح ٤٣٠) ، ٣٢٢/١ .

الشك في عدد الركعات في الصلاة ————— د. عبدالعزيز بن محمد الربيش

وثانيها : الإمام، فعليه مسئولية الاهتمام بذلك، ببيان الأحاديث الدالة عليه وشرحها وبيان معانيها وما تدل عليه وتفقد الصفوف والاجتهاد في ذلك والاهتمام به ولا يكون ذلك من قبيل العادة فقط، وكلمات تردد قبل الشروع في الصلاة والصفوف معوجة وغير متراسة، فإن الإمام يقع عليه جزء من هذه المسئولية .

وثالثها : الداخل المسبوق في الصلاة، فإذا دخل المسجد ووجد شيئاً من ذلك فتقع عليه مسئولية التعديل ومراصة الصفوف، فإن ذلك من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومن التعاون على البر والتقوى .

٣ - الحضور المتأخر إلى صلاة الجماعة : وعلاجه بالتبكير إليها، فيتحقق بالتبكير عدة فوائد عظيمة، منها الأجر والثواب العظيم، فإن قدر الأجر والمثوبة يكون على قدر المجيء إلى الصلاة، ومنها ما يحصل له من الخير والأجر بفعل نوافل وطاعات وقربات إلى الله، كصلاة النافلة وقراءة القرآن وذكر الله، ومنها أنه لا تفوته تكبيرة الإحرام ولا يفوته شيء من الصلاة، ومنها وهو علاج مشكلتنا هذه أن كل هذا الوقت الذي يقضيه في هذه الطاعات يكون فيه استعداد واستقبال لصلاة الفريضة، فيكون قد اشتغل بطاعة الله قبل الدخول في الفريضة؛ فيكون متهيئاً لأدائها وقلبه منصرفاً إليها، بخلاف المتأخر، فإنه إذا دخل في الصلاة - إلا من رحم الله - فإنه قد يفكر ويشغل ذهنه بما كان يشتغل به قبل الصلاة؛ فيجد الشيطان مدخلاً لوساوسه وإشغال

المصلي عن صلاته .

٤ - الأسباب الأخرى : وهذه الأسباب لكونها تختلف من شخص إلى آخر ومعرفتها ترجع إلى كل شخص حسب ما يجده من خلال تتبعه ومرورها عليه أثناء صلاته ، فإن علاجها يرجع إليه أيضاً ، فيدرس أي سبب يرد عليه ، ويحاول أن يجتهد في علاجه ، ومتى ما صدقت نيته ، وَجَدَّ في طلب العلاج ، وتضرع إلى الله بالدعاء ، وأخلص في ذلك ، فإن الله لن يرده خائباً ، متى ما علم من عبده صدق النية وإلحاحه في الدعاء .

الخاتمة : وفيها بيان لأهم نتائج وفوائد البحث :

وبعد الانتهاء من هذا البحث فإنه من المناسب أن أختمه

بذكر أهم ما توصلت إليه من فوائد ونتائج :

- ١ - أن العلماء يفرقون بين الظن وغلبة الظن .
- ٢ - ولذلك يختلف اعتبارهما عند الفقهاء .
- ٣ - فالظن عند الفقهاء ملحق بالشك ، فغالباً لا يفرقون بين الظن والشك .
- ٤ - أما غالب الظن فإنهم يلحقونه باليقين .
- ٥ - أن الوهم دون الظن والشك .
- ٦ - أنه لا عبرة للتوهم عند الفقهاء .
- ٧ - فلا يثبت حكم شرعي استناداً على وهم .
- ٨ - أن هناك فرقاً بين الاشتباه والالتباس .
- ٩ - فإن الاشتباه معه دليل يرجح أحد الاحتمالين ، أما الالتباس فإنه لا دليل معه .

الشك في عدد الركعات في الصلاة ————— د. عبدالعزيز بن محمد الربيش

١٠ - إذا كان الشك الطارىء على الإنسان في عدد الركعات في الصلاة وهماً بأن طراً على الذهن ولم يستقر فلا يلتفت إليه؛ لأن الإنسان لو طأوع التوهم لتعب تعباً عظيماً .

١١ - إذا كثرت الشكوك مع الإنسان حتى أصبح ملازماً له في أكثر العبادات فإنه لا عبرة به؛ لأنه تحول إلى مرض وعلة ومثل هذا يعتبر ذهنه غير مستقر فلا عبرة به .

١٢ - أما إذا كان الشك خالياً من ذلك، فشك في عدد الركعات، فإن الفقهاء اختلفوا في هذه المسألة إلى سبعة أقوال .

١٣ - أن أرجح هذه الأقوال في نظري هو من جعل الحكم يدور مع وجود الظن الغالب وعدم وجوده عند الشاك .

١٤ - فقال : إما أن يكون الشاك عنده ظن غالب فيتحرى؛ بأن يبنى على غالب ظنه، ويحمل حديث ابن مسعود رضي الله عنه على ذلك .

وإما أن لا يكون عنده ظن غالب يعمل عليه؛ فيبنى على اليقين - وهو الأقل - وتحمل أحاديث البناء على اليقين على ذلك .

١٥ - أن سبب ترجيحي لهذا القول : أن جميع الأحاديث الواردة في هذه المسألة تعتبر خطاباً للشاك، وتوجيهها بما تقدم فيه إعمال لجميع تلك الأحاديث، وإعمالها والجمع بينها أولى من إعمال بعضها وإهمال البعض الآخر .

١٦ - أن ترجيح غيره من الأقوال في المسألة يؤدي إلى إعمال بعض الأحاديث وإهمال البعض الآخر، وهذا غير جائز مع

إمكانية الجمع .

١٧ - وهذا له نظائر في الفقه الإسلامي، فإنه يقال للحاكم :

احكم بينة واحكم بالشهود ونحو ذلك، فإن هذا مع الإمكان، فإذا لم يمكن ذلك رجع إلى الاستصحاب وهو البراءة، كذلك المصلي الشاك يعمل بما يتبين له الصواب، فإن تعذر ذلك رجع إلى الاستصحاب .

١٨ - إذا شك المصلي في عدد الركعات في الصلاة فإنه يجب عليه أن يسجد سجدتين للسهو .

١٩ - وهل يكون سجوده قبل السلام أو بعده ؟

٢٠ - اختلف الفقهاء في ذلك بناء على اختلافهم في أصل المسألة : وهو مكان وموضع سجود السهو عامًا في أي سهو يقع للمصلي .

٢١ - فإن الفقهاء اختلفوا في مسألة الأصل إلى أربعة أقوال .

٢٢ - فعلى هذا : يكون سجود السهو لمن شك في عدد الركعات في الصلاة عند أبي حنيفة والثوري بعد السلام .

٢٣ - وعند الشافعية ورواية لأحمد يكون قبل السلام .

٢٤ - وعلى القول بالتحري في هذه المسألة عند الإمام أحمد يكون بعد السلام .

٢٥ - أما المالكية فإنه يكون بعد السلام في المشهور . وقيل : قبل السلام .

٢٦ - أن وقوع الشك للمصلي في صلاته يرجع إلى عدة أسباب، منها :

الشك في عدد الركعات في الصلاة ————— د. عبدالعزيز بن محمد الرشيد

أ - الشيطان .

ب - عدم تسوية الصفوف ووجود الفرج في صلاة الجماعة .

ج - الحضور المتأخر إلى صلاة الجماعة .

د - أسباب أخرى كثيرة تختلف من شخص إلى آخر

٢٧ - أن هناك علاجاً لكل سبب من هذه الأسباب، بينت ذلك مفصلاً في البحث .